



مكتب الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط  
إعلان بشأن الوضع في سوريا  
بروكسل، 12 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012

المكتب

1. يشعر بالصدمة بسبب العدد الهائل من الضحايا المدنيين الأبرياء في سوريا؛ ويؤكد من جديد التزامه بضرورة وقف العنف؛
2. يدين بشدة استخدام الجيش السوري للقنابل العنقودية خلال الغارات الجوية؛
3. يرى أن تحديد المسؤولية عن جرائم الحرب التي تم ارتكابها هو شرط أساسي في إطار المصالحة الوطنية، التي ينبغي أن تعقب انتهاء الصراع؛ وبالتالي، فهو يدعم لجنة التحقيق الدولية المستقلة، ويدعو إلى تمكينها من إتمام عملها في سوريا بدون عوائق؛
4. يطلب إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إيجاد توافق لوضع حد للعنف في الصراع السوري؛ يدعم التحركات الحالية داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي تطلب من مجلس الأمن إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية؛
5. يرى أن الحالات الإنسانية الطارئة تتطلب جهداً جماعياً، وبهذا يلتمس من الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي والأمم المتحدة مضاعفة جهودهم المالية وتنسيق تحركاتهم الإنسانية لصالح اللاجئين؛ وفي هذا السياق يرحب بالجهود التي تبذلها فرنسا وإيطاليا والمغرب لتقديم العون والمساعدة الطبية للاجئين السوريين؛
6. في هذا الصدد، يرحب بجهود مجموعة أصدقاء الشعب السوري كما يرحب بالدور والجهود المهمة التي تبذلها دول الجوار المضيفة، بما فيها الأردن، لبنان وتركيا؛ ويدعو الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى إظهار مزيد من التضامن لاستقبال اللاجئين السوريين؛
7. يعتقد أن الحل لا يمكن أن يكون إلا سياسياً ويتطلب إقامة حوار وطني شامل، مهمته تحديد خارطة طريق للانتقال الديمقراطي في إطار احترام التنوع الديني والعرقي للمجتمع السوري، وبهدف إرساء دولة القانون التي تضمن احترام الحقوق والحريات الأساسية لكل مواطنيها؛
8. يشعر بالقلق إزاء التدخلات السورية في دول الجوار ويحذر من تصعيد النزاع الإقليمي المسلح؛
9. يبدي استعداده، عندما يحين الوقت، للتعامل مع ممثلي الشعب السوري المنتخبين ديمقراطياً ويرحب بهم مرة أخرى في الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط.